جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كـلـيـة الـقـانـون

قسم القانون العام

التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة

إعداد الباحث: رواد فرحات علي فحيل البوم

إشراف الدكتور: إبراهيم محمد القعود

العام الجامعي (2020–2021م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 09/30 /2021م قسم القانون العام كلية القانون جامعة الزاوية

Title:

International cooperation

in the fight against organized crime

Provided by the researcher:

ROWAD FARHAT ALI FAHEL ALBOM

Public Law Department

Faculty of Law University AL Zawiyah

Thesis summary

Organized crime has recently witnessed a development in light of what is known as the phenomenon of globalization, as the technological development in the means of communication and the accompanying massive and successive revolutions in the field of information, and the ease of movement of people and money between countries in a way that the world has become like a small village, has led to crime taking new forms It is characterized by a great deal of organization and complexity so that it no longer affects the territory of a particular country, but rather extends beyond it to the territories of other countries.

Thus, cross-border organized crime has become a new challenge to security and stability in both the international community and national societies alike, and this challenge has taken a stark form for developing countries, as these countries have become a target for organized criminal groups due to their weak economic resources and urgent need for foreign investments. Groups in many cases tamper with the security and stability of countries.

In light of this development, the efforts of individual countries in combating transnational organized crime have become of limited feasibility, and in order to achieve the effectiveness of the confrontation, it has become necessary for the countries to intensify together in order to combat this crime and limit its effects.

Based on this, countries tended to establish many mechanisms or means for international cooperation in combating organized crime, and this cooperation began clearly in the conclusion of many international agreements or treaties, bilateral and collective, so that these agreements or treaties became an important source of national criminal legislation.

And God Grants Success

المقدمة

بسم الله القائل في محكم كتابه :(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعانوا على الإثم والعدوان) [1] وقال تعالى :(ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) [2].

والصّلاة والسّلام على عبده ورسوله سيدنا محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراطه المستقيم وعلى آله وأصحابه حق قدره ومقداره العظيم أما بعد....

الجريمة قديمة قدم الزمن فهي موجودة منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان، وتطورت بتطور المجتمع الذي نعيش فيه، وتتخذ الجريمة أشكالاً جديدة تبعاً لنمو المجتمع والحضارة والتقدم.

وهذا التطور الهائل في المجتمع دفع هؤلاء المجرمين إلى تكوين عصابات إجرامية متخصصة في إرتكاب أنواع معينة من الجرائم معظمهم محترفي الإجرام والهاربين من العدالة هدفهم هو جمع أكبر قدر من المال غير المشروع المتحصل من ارتكابهم للجرائم.

وشهدت الجريمة المنظمة في الآونة الاخيرة تطوراً في ظل ما يعرف بظاهرة العولمة ، وهو ما انعكس بوضوح على طبيعتها وتكاليف إرتكابها ، إذ أدى التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات وما صاحبه من ثورات هائلة ومتتابعة في مجال المعلومات ، وسهولة انتقال الاشخاص والأموال بين الدول بصورة غدا معها العالم وكأنه قرية صغيرة ، إلى اتخاذ الجريمة أشكالاً جديدة تتسم بقدر كبير من التنظيم والتعقيد بحيث لم يعد تأثيرها على إقليم دولة معينة ، وإنما أصبح يجاوزه إلى أقاليم الدول الأخرى ، مثال ذلك جرائم غسل الأموال

---

(1) سورة المائدة، الآية 2.

(2) سورة البقرة، الآية 251.

وجرائم الإتجار غير المشروع في المخدرات ، وفي السلاح ، وفي التحف والآثار، وفي الرقيق ، والأعضاء البشرية ، وجرائم الفساد ، وجرائم التطرف والعنف والإرهاب ، وغيرها من الجرائم ذات الطابع الدولي.

وهكذا غدت الجريمة المنظمة عبر الحدود تحدياً جديداً للأمن والاستقرار في كل من المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية على حدٍّ سواء ، بل واتخذ هذا التحدي شكلاً صارخاً بالنسبة للدول النامية ، ومنها الدول العربية ، التي تمر بمراحل دقيقة من التحول في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتعاني في الوقت ذاته من تدني مستوى المعيشة وانتشار البطالة والأمية والتعصب لبعض المبادي الفكرية أو الايديولوجية أو الدينية ، إذ أصبحت هذه الدول هدفاً للجماعات الإجرامية المنظمة بسبب ضعف مواردها الاقتصادية وحاجتها الماسة للاستثمارات الأجنبية ، وتمكنت هذه الجماعات في كثير من الحالات من العبث بأمن الدول واستقرارها .

وفي ظل هذا التطور أصبحت جهود الدول فرادى في مكافحة الجريمة المنظمة عابرة الحدود محدودة الجدوى، وبدأ من الضروري لتحقيق فاعلية المواجهة تكاثف الدول مجتمعة من أجل مكافحة هذه الجريمة والحد من آثارها الضارة.

وانطلاقاً من ذلك، اتجهت الدول إلى ارساء العديد من الآليات أو الوسائل للتعاون الدولي في مكافحة الإجرام. ويظهر هذا التعاون بصورة واضحة سواء في مرحلة التجريم أو في مرحلة الملاحقة القضائية.

فعلى صعيد التجريم، بدأ التعاون الدولي واضحاً في إبرام العديد من الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، الثنائية والجماعية، التي تجرم العديد من صور الأنشطة غير المشروعة، والتي لا تقتصر آثارها الضارة على دولة معينة، وإنما تتعداها إلى الدول الأخرى، بحيث أصبحت هذه الاتفاقيات أو المعاهدات، مصدراً مهماً للتشريعات الجنائية الوطنية.

وعلى صعيد الملاحقة القضائية، اقتضت مكافحة الظاهر الإجرامية ضرورة تعاون الدول في مجال المساعدة القضائية، وخاصةً مع تبعثر أركان الجريمة المنظمة على أقاليم دول متعددة، وتنقل فاعليها والمساهمين فيه من دول إلى أخرى.

وأدركت الدول تعاظم خطر الجريمة المنظمة والحاجة الملحة للتعاون الأمني فيما بينها لمواجهتها من خلال تنسيق الجهود وتوحيد الإجراءات، وقد نتج عن ذلك إنشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية، والتي أصبحت فيما بعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومقرها مدينة ليون بفرنسا.

وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة سنة 1945م دخلت الجماعة الدولية عهداً جديد ومتطوراً في مجال مكافحة الجريمة الدولية التي تمس المصالح العليا للدول والشعوب المنتمية لهذه الهيئة، وذلك بعقد الاتفاقيات والمؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية لمواجهة هذه الظاهرة.

أولاً: الأهمية العلمية للبحث:

نتناول أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

1. تعتبر الجريمة المنظمة من أكثر المشاكل الأمنية خطورة حيث تهدد استقرار العلاقات الدولية والأمن الداخلي للدول.

2. الجريمة المنظمة تشكل أخطر أنماط الجرائم في العصر الحديث، حيث إن مخاطرها وآثارها لا تقتصر على الدولة أو الدول التي ترتكب فيها، بل تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة الواحدة.

3. معرفة ووصف الجهود المبذولة من أجل الحدّ من هذه الجرائم ومعاقبة مقترفيها.

4- وإن الجريمة المنظمة ظاهرة عالمية حديثة نسبياً في البلدان النامية، مما يستدعي فهمها ومكافحتها والتعرف على ماهيتها وطبيعتها، والعوامل التي ساعدت على انتشارها، ومعرفة أهم وأبرز الجهود الدولية والإقليمية التي بُدلت لمكافحة هذه الظاهرة.

5 – إن الجريمة المنظمة محط اهتمام الهيئات والمجتمعات الدولية، وذلك لأن عالمية الإجرام تتطلب عالمية المواجهة.

6- ارتباط هذا الموضوع بالعمل الأمني والأجهزة الشرطية والتي هي مجال عملي.

ثانياً: إشكالية موضوع البحث:

أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية قد نجحت إلى حد بعيد في تحديد أطر وآليات التعاون الدولي ومواجهة الجريمة ذات الطابع الدولي بشكل عام والجريمة المنظمة على وجه الخصوص، وذلك من خلال العديد من المؤتمرات والإتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا المجال، إلا أن تفعيل هذا التعاون على أرض الواقع من خلال أجهزة إنفاذ القانون في الدول يبقى محل جدل وغموض بسبب تزايد نشاط الإجرام المنظم عبر الحدود الدولية، وهذا ما تدور حوله إشكالية هذا البحث في تحديد مدى فاعلية اليات التعاون الدولي في الحد من الجريمة المنظمة ومكافحتها والوقوف على صعوبات تطبيقها وأساليب تطويرها؟

ثالثاً: الأهداف العلمية للبحث:

تكمن الأهداف العلمية لهذا البحث في النقاط التالية:

1. إلقاء الضوء على أهم وسائل وآليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة .

2. بيان أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام المنظم وأهمية تطوير أساليب المكافحة والمواجهة سواء من حيث تطوير التشريعات وتفعيلها أم من حيث الوسائل والإمكانيات التقنية والبشرية اللازمة.

3. تقديم الاقتراحات والرؤية التي تدعم دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وفقا للاتجاهات الفقهية المعاصرة.

4. الإطلاع على بعض الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة قانونيا وأمنيا وقضائيا مما يعطي صورة متكاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة.

رابعاً: الدراسات السابقة للبحث:

1. أحمد المبروك القلاي، رسالة ماجستير بعنوان (الجريمة المنظمة ومدى تأثيرها على دول الاتحاد الأوروبي)، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس ، ليبيا ، سنة 2013-2014م ،الذي تناول بالدراسة من خلال رسالته ، صور بعض الجرائم المنظمة في فصل أول ، و في الفصل الثاني تأثير الجريمة المنظمة على دول الاتحاد الأوروبي. إذ اقتصرت الدراسة على بعض صور الجريمة المنظمة وآثارها على دول الاتحاد الأوروبي من دون التطرق لماهية الجريمة المنظمة، وأيضاً إلى آليات التعاون الدولي لمكافحتها دولياً و إقليمياً.

2. مطهر جبران غالب المصري، رسالة ماجستير بعنوان (التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة) جامعة أسيوط، مصر ،2008م، تناول الباحث في الفصل الأول التعاون الدولي القضائي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وفي الفصل الثاني تناول تسليم المجرمين، والفصل الثالث التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجريمة المنظمة. وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- وجود إشكالية في الوصول إلى تعريف موحد للجريمة المنظمة.
- إن هذا النوع من الإجرام دخيل على المجتمع العربي وأن أصل المنظمات الإجرامية الكبرى من خارجه تتضح مدى خطورة أنشطة الإجرام المنظم على جميع دول العالم من دون استثناء.

3- أشرف لبيب صادق شحاتة البدراوي، على رسالة دكتوراه بعنوان:(التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة)، جامعة أسيوط، مصر، سنة 20112010م، تناول الباحث في دراسته في الفصل الأول مفهوم

التعاون الدولي وحتميته، وفي الفصل الثاني تحدث عن ماهية الجريمة المنظمة وعوامل إنتشارها، وفي الفصل الثالث تناول خصائص الجريمة المنظمة والتفرقة بينها وبين ما يختلط بها من ظواهر إجرامية من دون التطرق إلى آليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، وفي نهاية الدراسة يوصي الباحث بعدة توصيات من أهمها:

– تطوير التشريعات الجنائية وإقرار سياسية تجريميه وعقابية تحقق المواجهة الفعالة للإجرام المنظم وردع الجناة وتسد أوجه القصور في الجريمة المنظمة.

4– عبد الله سيف عبد الله سيف الشامسي، رسالة دكتوراه بعنوان (الجريمة المنظمة)، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2003م، تناول الباحث في دراسته في الباب الأول الجريمة المنظمة وأثرها على المستويات المختلفة، وفي الباب الثاني تحدث الإجراءات الجنائية في الضبط والتحقيق في الجريمة المنظمة، وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

– تتميز الجريمة المنظمة بمجموعة سمات وخصائص منها تشكيلها من عدد كبير من الأعضاء وتنظيم النشاط الإجرامي وتوسيع نطاقة والاستمرارية في ممارسته، بالإضافة الصعوبة بما كان وضع قائمة شاملة تتضمن جميع أنشطة الجريمة المنظمة.

5– ذنايب آسية، رسالة ماجستير بعنوان (الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، جامعة الأخوة منتوري – قسنطينة –، الجزائر، سنة2009 – 2010م، تناول الباحث في دراسته في الفصل الأول الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإلزامية التعاون الدولي، وتحدث في الفصل الثاني على آليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- الإلتزام بمبدأ السرية المصرفية من قبل المصارف يعرقل إمكانية تعقب الأموال المحصلة من الأنشطة غير المشروعة للإجرام المنظم والمؤدي لنقل أرباحه إلى دول أخرى لاستثمارها في أنشطة مشروعة حتى يُغيب الصفة الاجرامية عنها.

خامساً: صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي اعترضت الباحث أثناء إعداد هذا البحث فيما يلي:

1. قلة المراجع المتخصصة التي تعالج الموضوع في حد ذاته.

2. الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد والتي أحالت بين الباحث والمكتبات العامة والجامعية في مختلف المناطق والمدن وكذلك في الخارج وما شهده العالم من أزمة انتشار كورونا.

سادساً: المنهج المتبع في البحث:

يعتمد في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال دراسة تاريخية في بعض المواضيع وسعى إلى الوقوف على بعض المحاولات والجهد الدولية والإقليمية التي بذلت لمكافحة الجريمة المنظمة، وتحليل تلك الجهود في ضوء بعض الوثائق والإتفاقيات الدولية المتوفرة.

سابعاً: الخطة المتبعة لهذا البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، كل فصل له تقسيمات معينة بما يخدم هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي: -

الفصل الاول / ماهية الجريمة المنظمة وأهم أنواعها.

المبحث الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وأهم خصاصها.

المطلب الثاني: أنواع الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للجريمة المنظمة وعوامل انتشارها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: عوامل إنتشار الجريمة المنظمة.

الفصل الثاني /آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

المبحث الأول: التعاون الدولي الشرطي والقضائي في مكافحة الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: التعاون الدولي الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: التعاون الدولي القضائي لمكافحة الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: الجهود الدولية العالمية والإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: الجهود الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

الخاتمة

إن ظاهرة الجريمة المنظمة بكافة صورها خطراً كبيراً على سيادة الدول وأمنها واستقرارها، وعلى ثبات واستقرار النظام الإقتصادي العالمي، وكذلك على الثقة في المؤسسات المالية، إذ أن تتغلغل الجريمة المنظمة في النسيج الإجتماعي للمجتمع وسعيها إلى توسيع دائرة عملياتها مستغلة في ذلك المناخ الدولي المتصف بالمرونة، الأمر الذي قد أن يؤدي – إذا اغفلنا مواجهتها – إلى مزيد من الفرص أمام نموها ونمائها.

ونظراً للتطور الذي طرأ على المجتمع الدولي في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتطور التكنولوجي وسهولة الإتصالات والمواصلات، تجاوزت الجريمة حدود الدولة الواحدة ليمتد خطرها للمجتمع الدولي بأسره.

والجدير بالذكر أنه إذا كانت الجريمة المنظمة ثمرة من ثمرات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن العولمة الاقتصادية التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين قد ساعدت على انتشار هذه الجريمة وتشعبها في أشكال جديدة بغية الحصول على الربح سواء لمجرد الإثراء أم لاستخدامها في تحقيق أغراض سياسية.

وقد حرصت الاتفاقيات والمؤتمرات والوثائق الدولية على تأكيد حتمية التعاون الدولي والحث عليه لمواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة، وذلك لأنه من دون التعاون بين الدول على مكافحة هذا النوع من الإجرام لن تتحقق الإيجابية في التجريم أو في العقاب بما يفقد التنظيم القانوني علة وجوده وفاعليته. فمن خلال هذه الدراسة فإن الباحث توصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ومن أهمها ما يلي:

أولاً – النتائج:

من خلال ما تم دراسته نستخلص أهم النتائج وهي على النحو التالي:

1- صعوبة وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة نظراً لتشابكها مع مفاهيم أخرى بحيث لا يطلق وصف الجريمة المنظمة على الجرائم إلا بعد توافر عناصر معينة فيها ، العنصر الأول اتفاق مجموعة من الأفراد على ارتكاب جرائم معينة ، العنصر الثاني أن تكون الوسيلة المستخدمة في الجريمة هي الإجرام والعنف ، العنصر الثالث أن تكون لدى أفراد الجماعة إرادة متعمده من أجل تحقيق أهدافها ، العنصر الرابع أن يكون الهدف من الجريمة هو حصوص الجماعة على منافع مادية والسيطرة والنفوذ، العنصر الخامس والأخير وجود عنصر أجنبي في الجريمة المنظمة.

2- الجريمة المنظمة تتسم بالتعقيد والتنظيم الدقيق والهرمي، إذ يصعب وضع قواعد قانونية منضبطة تحكم جميع أنشطتها وذلك لأن عملياتها في تطور مستمر ، مما يزيد من تعقيد ظاهرة الجريمة المنظمة وغموضها أن المعلومات المتوفرة بشأنها قليلة .

3- عولمة الاقتصاد والتجارة ترتب عليها عولمة للجريمة المنظمة.

4- تعدد الأنشطة التي تقوم بها الجماعة المنظمة، وإن كنا أبرزنا أهم صورها، فإن هذا لا يمنع أنها من الممكن أن ترتكب كل الجرائم طالما أن ذلك يقود إلى تحقيق الربح.

5- التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين يُعد من أهم مجالات التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، لأنه يحرم المجرمين من العثور على مأوى لهم وكذلك يحرمهم من الاستفادة من تفاوت الأنظمة الأمنية والقضائية.

6- تُعد الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف المرتكز الاساس لتعزيز التعاون ونموه وتطوره في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، عبر الحدود خاصة مع تعدد أشكال وأبعاد الجريمة المنظمة عابرة الحدود التي حددتها الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2000م على سبيل المثال لا الحصر، حيث

أدرك المجتمع الدولي أنها ليست مشكلة فردية تهم دولة واحدة، فحسب بل تهم المجتمع الدولي برمتها والذي أصبحت تبسط نفوذها على جميع أرجاء العالم، بفضل ما تملكه من قوة وسطوة ونفوذ ذو طابع اقتصادي عالمي.

ثانياً – التوصيات:

خلصت الدراسة إلى عدة توصيات ولعل من أهمها:

1- اعتماد تعريف موحد للجريمة المنظمة تتفق عليه جميع الدول، ويمكن ذلك بعقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة وذلك لمكافحة الجريمة المنظمة، ولتحديد الجرائم التي تدخل في نطاق الجريمة المنظمة، لأن عملية الإجرام تتطلب عالميه المكافحة.

2- تكاثف كل أجهزة الدولة لوضع سياسة موحدة لمواجهة الجريمة المنظمة وإشراك المجتمع المدني. لتبني استراتيجيات متعددة المحاور تهدف لمعالجة أسباب الجريمة المنظمة.

3- التأكيد على أهمية التعاون القضائي والتعاون الأمني لمواجهة الجريمة المنظمة والاعتراف بحجية الأحكام الأجنبية وتبادل الدول للسوابق القضائية ووضع قواعد جديدة للاختصاص خارج الحدود، والأهم من ذلك هو ضرورة تفعيل وتوثيق دور التعاون الدولي في مرحلة التحري والاستدلال.

4- ضرورة تفعيل الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم المنظمة، ودعوة مجلس وزراء الداخلية العرب إلى تفعيل ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية والخطط والاتفاقيات الأمنية التي أثمرتها جهود المجلس من أجل تفعيل دور التعاون الأني بين الدول العربية في مكافحة الجريمة بشكل عام والجريمة المنظمة على وجه الخصوص.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم، براوية قالون عن نافع

1– سورة المائدة.

2– سورة البقرة.

ثانياً: المعاجم اللغوية

1– ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان سنة 2000م،

2– المعجم الوسيط، إصدارات مجمع اللغة العربية بمصر، سنة 1980.

3– المعجم الوجيز، إصدارات مجمع اللغة العربية بمصر، سنة 1980.

4– المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الثلاثون، (دار الشرقية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر).

5– لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، الطبعة 18، (المطبعة الكاثوليكية، بيروت، بدون تاريخ) .

ثالثاً: الكتب القانونية.

1– أبو ناصر خوندكار، القرصنة: تنسيق جهود المواجهة، الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث البحرية، المديرية العامة لحرس الحدود، وزارة الداخلية، الخبر، المملكة العربية السعودية، 1-4 ذو القعدة 1433هـ/8- 12 أكتوبر سنة2011م.

2– أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، التجريم وسبل المواجهة، (مطبعة دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، سنة 2006م).

3– أحمد شفيق، الرّق في الإسلام، ترجمة أحمد زكي، طبعة أولى، (مكتبة النافذة، القاهرة، سنة 2010م).

4– احمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، الطبعة الأولى، (مطبعة دار النهضة العربية، سنة 2008م).

5– أحمد أبو الروس، أساليب ارتكاب الجرائم، دون طبعة، (الكتاب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1999م).

6– أحمد رشاد موسي، دراسات في تاريخ مصر الإقتصادي "الدراسة الأولى حضارة ما قبل التاريخ وحضارة مصر الفرعونية"، بدون ذكر الطبعة، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة 1998م).

7– أحمد زهير أمين، مهرجان القراءة للجميع، بدون ذكر الطبعة، (مكتبة الأسرة، القاهرة، سنة 2003م).

8– أحمد عوض بلال، مبادي قانون العقوبات المصري، القسم العام، دون ذكر طبعة، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000 – 2009م).

9– أسامة أبو الحجاج، دليلك الشخصي إلى عالم الإنترنت، دون ذكر طبعة ، (دار نهضة مصر العربية، القاهرة، سنة 1998م).

10– أسماء أحمد الرشيد، الاتجار بالبشر وتطوره التاريخي، دون ذكر الطبعة، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2009م).

11– أشرف لبيب صادق شحاتة البدراوي، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، سنة 2011م.

12– إيناس سليم، دراسة قانون غسيل الأموال المصري في ضوء معايير الشرعية وجدلية العولمة، مؤسسة ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، دون ذكر طبعة (دون ناشر، الجيزة، جمهورية مصر العربية، سنة 2007م).

13– بطرس البستاني، محيط المحيط، دون ذكر طبعة، (مكتبة لبنان، بيروت سنة 1998م).

14– برهان الدين حلو، حضارة مصر والعراق، التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي طبعة أولي، (دون ذكر ناشر ،بيروت، سنة 1989م).

15– جلال يحيى، أوروبا في العصور الحديثة – الفجر، بدون ذكر طبعة، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 1981م).

16– حسام محمد السيد أفندي، التشكيلات العصابية في القانون الجنائي دراسة مقارنة، دون ذكر الطبعة، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2011م).

17– جهاد محمد البريزات، الجريمة المنظمة، دراسة تحليلية، طبعة ثانية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2010م).

18– حسام الدين الأحمد، جرائم القرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، سنة 2010م).

19– حسام محمد السيد أفندي، التشكيلات العصابية في القانون الجنائي دراسة مقارنة، بدون ذكر طبعة (مطبعة دار النهضة العربية، لقاهرة، سنة 2011م).

20– سمير عبد الغني، المكافحة الدولية للمخدرات عبر البحار، الطبعة الثانية، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2002م).

21– شحادة الناطور وآخرون، اليونان والرومان، الطبعة الأولى (مطبعة دار الأمل، اربد، الأردن، سنة 1991م).

22– بيتر ل. برنشتاين، سطوة الذهب: قصة إستبداده بالقلوب والعقول، تعريب: مها حسن بحبوح، طبعة أولي، (مكتبة العبيكان، الرياض، سنة 2002م).

23– شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، بدون طبعة (مطبعة درا النهضة العربية، القاهرة، سنة2008م).

24– شوقي عطا الله الجمل/ عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، بدون ذكر طبعة، (المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة، سنة 2000م).

25– صاحب عبيد الفتلاوي، تاريخ القانون، طبعة أولى، (مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 1998م).

26– عادل عبد الجواد محمد الكردسي، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، الطبعة الأولى (مكتبة الآداب، القاهرة، سنة2005م).

27– عبد الرحيم صدقي، الإجرام المنظم، جريمة القرن الحادي والعشرين، دراسة في مصر والبلاد العربية، دون ذكر طبعة (دار الهاني للطباعة، القاهرة، سنة 2000م).

28– عباس هاشم السعدي، مسئولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، بدون طبعة، (مطبعة دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002م).

29– عباس العبودي، شريعة حمورابي، دراسة مقارنة بالتشريعات العربية، بدون ذكر الطبعة، مطبعة التعليم العالمي، (الموصل، العراق، سنة 1990م).

30– عبد الرحيم صدقي، القانون الجنائي عند الفراعنة، دون ذكر طبعة (دون ذكر ناشر، القاهرة، سنة 1998م).

31– عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية وفقاً لآخر التعديلات، دون ذكر طبعة، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000م)، فقرة 43، ص99.

32– عبد المعز عبد الغفار نجم، د. عبد القادر محمود محمد الافرع، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2019م).

33– عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، بدون طبعة، (مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة1996م).

34– عبد الواحد محمد الفار، طبيعة القاعدة الدولية الإقتصادية، في ظل النظام الدولي القائم، دون ذكر طبعة (مطبعة دار النهضة العربية، سنة1985م).

35– عبد الله سيف عبد الله سيف الشامسي، الجريمة المنظمة، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة 2003م.

36– عكاشة محمد عبد العال، الإنابة القضائية في نطاق العلاقات الخاصة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة في القانون المصري والقانون المقارن، دون ذكر طبعة (مطبعة دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، سنة 1994م).

37– ف. دياكوف، س. كوفاليف، الحضارات القديمة، الجزء الأول، طبعة أولى، (دار علاء الدين، دمشق، سنة 2000م).

38– فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، الطبعة الأولى (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000م).

39– الشيخ بايكر، غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال، دون ذكر طبعة (دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2003م).

40– محمد أحمد وقيع الله، أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، طبعة أولى، (مركز الدراسات والبحوث، الرياض، سنة 2003م).

41– صلاح الدين حسن السيسي: دراسات نظرية وتطبيقية، قضايا اقتصادية معاصره، معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية – المناطق الصناعية المؤهلة الكويز)، دون ذكر طبعة، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة2005م).

42– قدري عبد الفتاح الشهاوي، دولة مسرح الجريمة، بدون ذكر طبعة (مطبعة منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة1997م)

43– محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري، دون ذكر طبعة، (دار النهضة، القاهرة، سنة 2003م.

44– محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبية الدولية، دراسة مقارنة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس وخطف الطائرات وجرائم أخرى، الطبعة الأولى (مطبعة درا المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، سنة2006م).

45– محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، دون ذكر طبعة، (دون ذكر ناشر الرياض، سنة 2005م).

46– محمد عيد الغريب، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دون ذكر طبعة، (مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1994م) ، الجزء الأول.

47– محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، الطبعة الرابعة (مطبعة خالد بن الوليد، سوريا، سنة 1988م).

48– محمد عبد الله حسين العاقل: النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول، دراسة نظرية –تطبيقية، دون ذكر طبعة، (مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2010م).

49– محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، بدون طبعة (مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1998م).

50– محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، الجزء الأول، دار النشر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، (الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 1408هـ).

51– محمد عبد الله الشقاوي، مشكلة المخدرات والإدمان، دون ذكر طبعة، (مكتبة الملك فهد الوطنية، سنة 1994م).

52– محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، (مركز الدراسات والبحوث، الرياض، سنة 1999م).

53– محمد عطية الإبراشي، روح الإسلام، طبعة أولى، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1964م).

54– محمد عبد الله حسين العاقل، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول " دراسة نظرية – تطبيقية، طبعة أولى، (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2010م).

55– محمد سعيد عمران، معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، بدون ذكر طبعة (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1989م).

56– محمد عبد الحميد بسيوني، آداب السلوك عند قدماء المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون ذكر الطبعة القاهرة، سنة 2002م.

57– محمود سعيد عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر طبعة، (دون ذكر ناشر ،الإسكندرية، سنة 1988م).

58– محسن محمد، سرقة ملك مصر، طبعة ثانية، (مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1991م).

59– محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دون ذكر طبعة، (دار النهضة العربية، سنة 1989م) .

60– محيي الدين صابر، بدون ذكر الطبعة، (دار الجيل، بيروت، سنة 1408هـ/1988م).

61– نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، طبعة أولى، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2007م).

62– نصر طه مصطفي، القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي – التهديد والاستجابة، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء، اليمينية، طبعة أولي، (دار الكتاب، سبأ، سنة 2009م).

63– نعيم فرج، الحضارة الاوروبية في العصور الوسطى، الطبعة الثانية، (منشورات جامعة دمشق، دمشق، سنة 2000/1999م).

64– هشام محمد فريد رستم، الحماية الجنائية لسرية السوابق الإجرامية، دون ذكر طبعة، (مكتبة الآلات الحديثة، أسيوط، سنة1994م).

65– هشام عبد العزيز مبارك، محاضرات تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، الطبعة الأولى (دار النهضة العربية، القاهرة ، سنة2006م).

66– هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة والقواعد الموضوعية والاجرائية والتعاون الدولي، بدون طبعة، (مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، سنة2000م).

67– هنري بيرين، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى – الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة: د. عطية القوصي، بدون ذكر طبعة، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 1999م).

68– ويل ديورانت، قصة الحضارة – نشأة الحضارة، الشرق الأدنى، الجزء الأول من المجلد الأول، ترجمه: ذكي نجيب محمود.

69– وليام هـ، ماك نيل، جين و. سين لير، شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم، ترجمة: أسامة سراس، طبعة ثانية، (دار علاء الدين، دمشق، سنة 1993م).

70– يوسف المصري، الآثار القانونية لجريمة القرصنة البحرية، طبعة أولى، (دار العدالة، القاهرة، سنة 2011م).

71– ياتسيك ماخوفسكي، تاريخ القرصنة في العالم، ترجمة: د. أنور محمد إبراهيم، بدون ذكر الطبعة، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 2008م).

ثالثاً: الرسائل والبحوث العلمية:

أ– رسائل الدكتوراه :

1– أحمد عبد الحليم شاكر علي، الأحكام الإجرائية والموضوعية المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، سنة 2000م.

2– أشرف ليبي صادق شحاتة البدراوي، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه كلية الحقوق جامعة أسيوط، سنة 2011م.

3– صالح مصطفى البرغثي، قضية لوكربي، دراسة في القانون الدولي، رسالة دكتوراه مقيمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة 1998م.

4– عبد الفتاح سراج الدين، النظرية العامة لتسليم المجرمين، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة المنصورة القاهرة، سنة 1999م.

5– عزت محمد السيد العمري، جريمة غسل الأموال، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة المنصورة، سنة 2005م.

6– كمال أنور محمد، تطبيق القانون الجنائي من حيث المكان، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، سنة 1990م.

7– محمود حسن العروسي، تسليم المجرمين، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، (مطبعة كوستا تسوماس، سنة 1951م).

ب– رسائل الماجستير

1– أحمد شهاب أحمد، جرائم المخدرات في القانون العراقي، دراسة مقارنه بالقانون المصري والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات القانونية، القاهرة، سنة 2012م .

2– عبد الرحيم فريندو، الجريمة المنظمة والسياسة الجنائية لمكافحتها، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات القانونية العليا، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، سنة 2007م .

رابعاً – البحوث العلمية والندوات والمجلات والمقالات :

أ– البحوث العلمية والندوات :

1– جودة حسين محمد جهاد، المواجهة التشريعية للجريمة المنظمة بالأساليب الحديثة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومركز تقنية المعلومات بجامعة الإمارات بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون بالجامعة في الفترة من 1إلى 3 مايو سنة 2000م.

2– التعاون الأمني الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة – مجلس وزراء الداخلية العرب، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، بتاريخ2014/4/25م.

3– طاهر عبد الجليل حبوش، بحث مقدم بعنوان "الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة"، ضمن أعمال الندوة لعلمية التي عقدتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في تونس، خلال الفترة من 14–1420/3/16هـ الموافق 28–1999/6/30م، إصدارات الدراسات والبحوث بالأكاديمية، الرياض، 1999م.

4– عاكف يوسف صوفان، الأنماط المستخدمة لعمليات غسل الأموال وسبل مكافحتها، بحث مقدم لمؤتمر الجريمة الإقتصادية في عصر العولمة، خلال الفترة من 21–2002/01/22م، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات.

5– علي بن يوسف الدعيجي، التطور التاريخي لجريمة القرصنة البحرية، حلقة علمية عن مكافحة القرصنة البحرية، قسم البرامج التدريبية بكلية التدريب، الخرطوم خلال الفترة من 19– 2011/12/21م.

6– عيسى القاسمي، التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات، بحث مقدم للندوة العلمية بعنوان "التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات"، نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية للجماعات المحلية بالجزائر خلال الفترة من 13–1426/5/15هـ الموافق 20–2005/6/22م .

7– مناهل مصطفى وآخرون، بحث بعنوان دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسل الأموال، منشورات جامعة بغداد، بغداد، سنة 2008م.

8– محمد إبراهيم زيد، الجريمة المنظمة تعريفها أنماط جوانبها التشريعية، ندوة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، سنة 1999م.

9– نيكولا كيلوز، محاضرة دولية عن علم الإجرام (جوانب دولية للجريمة المنظمة)، محاضرات غير منشورة، كلية الحقوق بجامعة فريبورغ، سويسرا، خلال الفترة 2- 4 تشرين أول / أكتوبر سنة 1991م

10– ورقة العمل المقدمة من وزارة العدل بالمملكة المغربية حول الجريمة المنظمة والمقدمة للندوة العربية بالقاهرة تحت رعاية مجلس وزراء العمل العرب المنعقدة بتاريخ 1-1998/11/2.

11– يوسف بن أحمد الرميح، بحث بعنوان الإرهاب والجريمة الالكترونية بالمجتمع السعودي رؤية سوسيولوجية، جامعة القصيم، السعودية، بلا تاريخ .

12– يونس عرب، جرائم الأنترنت ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي بالمركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية، الإمارات العربية المتحدة سنة 2002 م.

ب– المجلات والمقالات والتقارير :

1– إبراهيم الحمود، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني ندوة عقدتها مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت السنة العشرون العدد الثالث.

2- أنور محمد، الآثار الدولية للأحكام الجنائية، مجلة إدارة قضايا الحكومة، السنة الثانية عشرة، العدد الثالث، يوليو سنة 1968م.

3– المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، دون ذكر طبعة، (جامعه الدول العربية، الرباط، سنة 1977م)، العدد 1.

4- حسنين توفيق إبراهيم، الإنترنت والأمن (تحديات جديدة على مشارف الفرن العشرين)، بمجلة النكر الشرطي، الشارقة، العدد الثاني، سنة 1998م.

5– حسام الخطيب، أي افق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة، مجلة علم الفكر، الكويت، أكتوبر /ديسمبر سنة 1999م المجلد (28)، العدد (2) .

6– راشد سعيد على الشحي، الجريمة المنظمة في ظل التغيرات الراهنة، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، ، ديسمبر سنة 1994م العدد الثالث.

7– صالحة العمري، بحث بعنوان جريمة غسل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2009م العدد الخامس.

8– عبد السلام الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر سنة 1979م العدد 23.

9– محمد صادق صبور، موجز تطور الحضارات الإنسانية، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، طبعة أولي، القاهرة، سنة 1418هـ/1998م.

10– محمد أرزقي نسيب، المافيا أداة الجريمة المنظمة، مقال منشور في مجلة كلية أصور الدين الصراط، ، السنة الثانية، الجزائر سبتمبر 2000م، العدد 3.

11– محمد محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، بدون تاريخ، مجلد 10، عدد19.

12– مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة شئون المعاهدات، الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبرتوكولات الملحقة بها.

13– نوفوستي، موسكو، الخليج، العدد 8223، الجمعة 8 رمضان 1422هـ الموافق 23 نوفمبر 2001م.

14– سناء خليل: الجريمة المنظمة والعبر وطنية – الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية، (المجلة الجناية القومية، القاهرة، سنة1996م) مجلد (39) العدد (2).

15– تقارير عن أعمال وتوصيات المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها الأمانة العامة، من غير طبعة، (تونس، سنة 2020م).

16– عبد الرؤوف مهدي، التقرير المقدم إلى المؤتمر الدولي لجمعية الإجراءات القانونية المدنية المنعقدة في مدينة Owerminaفي المدة من17-23 سبتمبر سنة 1995.

17– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2000م.

18– الإتفاقية الموقعة بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية سنة 1990م

19– الإتفاقية الموقعة بين المملكة المغربية والجماهرية العربية الليبية الموقعة بالرياض في سنة 1998م بشأن تبادل نقل المحكوم عليهم .

20– انظر المادة 2/14 من الاتفاقية الخاصة بنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية الموقعة بين مصر واليونان في القاهرة، بتاريخ 1986/12/22.

سادساً: المصادر الالكترونية الشبكة العامة للمعلومات.

1– انظر في ذلك، tp://www.albayan.co.ae/albayan/1999/12/12/mnw/11.

2– (منشورات شركة مايكروسوفت، دليل التعرف على قضايا الاحتيال الالكتروني) ، 2014م.

Online Froud, Your Guide to Prevention Detection and Recovery Microsoft

3– انظر في ذلك: محمود سعيد عمران، معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ، وأنظر كذلك:

http://www.theway.com/history-of-piracy/viking-pirates.php.

4/ www.bis.org.

5/ www. Fatf. gafi .org.

6- منشورات الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، الدورة الخامسة، فيينا 21 - 31 أيار / مايو 1999، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة رقم (E/CN .15/1996/2):

https://books.goole.com.ly.

7– ي. م. بليسون، الإنترنت في الصراع ضد الجريمة الجنائية، ترجمة وأعداد عماد طحينة ومازن نفاعة،سنة 1991م، دار معد للنشر والتوزيع بدمشق :

http://www.naseej.com/Islamic/mujtamaa/1287/html/p44c1.html

8– تم إعداد مراجعة شاملة لاتفاقية مكافحة الفساد من قبل الأمانة العامة لمنظمة (AALCO)والموجودة في وثائقها الرسمية التالية:

- AALCO/43/Bali/2004/S.12; AALCO/44/Nairobi/2005/S.12.

AALCO/45/New.

Delhi/2006/S.12, AALCO/46/Cape Town/2007/S.12; AALCO/47/New

-.Delhi/2008/8.12; AALCO/48/Putrajaya/2009 / S.12

9– مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ميلانو، عقد في الفترة من 26 أغسطس إلى 6 سبتمبر 1985، وثيقة رقم A/conf/ 87/14 Rev/7 منشورات الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، سنة 1985م:

https:// www.undc.org

10– المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، نابولي المشاكل والأخطار التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مختلف مناطق العالم "، وثيقة رقم "E/CONF/88/2" الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، نيويورك، سنة 1994م: https://preventionweb.net

11– للمزيد. راجع موقع جامعة الدول العربية على الانترنت:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?artid=220 &level id=100

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الآية القرآنية.....أ

الإهداء.....ب

الشكر والتقدير.....ت

المقدمة.....1

الفصل الأول: ماهية الجريمة المنظمة وأهم عوامل انتشارها.....9

المبحث الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها.....11

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وأهم خصائصها.....12

الفرع الأول: تعريف الجريمة المنظمة.....12

أولاً- المعنى اللغوي للجريمة المنظمة.....12

ثانياً- المعنى الإصطلاحي للجريمة المنظمة.....13

الفرع الثاني: خصائص الجريمة المنظمة.....19

أولاً: الخصائص الذاتية للجريمة المنظمة.....19

ثانياً: الخصائص المشتركة بين الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم.....21

المطلب الثاني: أنواع الجريمة المنظمة.....23

الفرع الأول: الجرائم المنظمة التقليدية.....23

أولاً: الاتجار في الأعضاء البشرية.....23

ثانياً: تهريب المهاجرين غير الشرعيين.....25

ثالثاً: الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.....26

الفرع الثاني: الجرائم المنظمة المتعلقة بالأموال والجرائم الإلكترونية.....27
أولاً: جريمة غسيل الأموال.....28
ثانياً: الجرائم المنظمة الإلكترونية.....31
المبحث الثاني : التطور التاريخي للجريمة المنظمة وعوامل انتشارها.....34

المطلب الأول : التطور التاريخي للجريمة المنظمة.....35
الفرع الأول : الجريمة المنظمة في العصور القديمة.....35
أولاً: جريمة الرق والإتجار بالبشر.....35
ثانياً: جريمة القرصنة البحرية المنظمة.....37
ثالثاً: جريمة تزييف وتقليد وتزوير العملة المعدنية.....39
رابعاً : أعمال السلب والنهب وقطع الطرق 41
الفرع الثاني: الجريمة المنظمة خلال القرون الوسطى والحديثة.....43
أولاً : ازدهار تجارة الرقيق 44
ثانياً : العصر الأسود للقرصنة 45
المطلب الثاني: عوامل انتشار الجريمة المنظمة.....48
الفرع الأول: الصور الرئيسية لانتشار الجريمة المنظمة.....48
الفرع الثاني: التقنيات الحديثة (الإنترنت) والجريمة المنظمة.....51
أولاً: الجانب الإيجابي للإنترنت.....51
ثانياً: الجانب السلبي للإنترنت.....52
الفصل الثاني: آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.....55
المبحث الأول: التعاون الدولي الشرطي والقضائي لمكافحة الجريمة المنظمة.....57
المطلب الأول: التعاون الدولي الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة.....58
الفرع الأول: تطور التعاون الشرطي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة.....58

الفرع الثاني: وسائل التعاون الدولي الشرطي في مكافحة الجريمة المنظمة.....61
أولاً – جمع وتبادل المعلومات.....62
ثانياً – استخدام أساليب التحري الخاصة.....63
ثالثاً – تبادل الخبرات الأمنية.....63
المطلب الثاني: التعاون الدولي القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة.....65
الفرع الأول: تسليم المجرمين.....65
أولاً– ماهية نظام التسليم وأهميته.....66
ثانياً– إجراءات التسليم وآثاره.....69
الفرع الثاني: المساعدة القضائية المتبادلة.....74
أولاً– الإنابة القضائية.....74
ثانياً– نقل الإجراءات الجنائية.....75
ثالثاً– الإعتراف بحجية الأحكام الجنائية الأجنبية.....76
رابعاً– تبادل نقل المحكوم عليهم 77
المبحث الثاني: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة.....79
المطلب الأول: الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة.....80
الفرع الأول: دور الإتفاقيات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة.....80
أولاً– ميثاق الأمم المتحدة.....80
ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م.....82
ثالثاً– إعلان بازل.....83
رابعاً– اللجنة الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF).....85
الفرع الثاني: دور المؤتمرات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة.....87
المطلب الثاني: الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة.....90
الفرع الأول: دور الإتفاقيات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة.....90

أولاً- جامعة الدول العربية.....90
ثانياً- الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.....91
ثالثاً - اتفاقيات الإتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد.....93
الفرع الثاني: دور المؤتمرات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة.....93
أولاً: مؤتمر الأنتربول الإقليمي الأفريقي.....93
ثانياً: المؤتمر العربي الثاني والعشرين للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب.....95
ثالثاً: المؤتمر العربي الثالث والثلاثين لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب. 97
الخاتمة.....101
أولاً/ النتائج.....102
ثانياً/ التوصيات.....103
قائمة المصادر والمراجع.....104
فهرس المحتويات.....114